أوّلُ معناه وأحكامه

حسين علوي الحبشي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2019/1/1م تاريخ قبول النشر : 2019/3/27م

الملخص

لِأَوّل مِنَ المَعَانِي والأَحْكَامِ مَا يَسْتَحِقُّ مَعَهاَ أَنْ يُفْرَدَ بِبَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ، وَقَدْ تَغَيَّتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ الإِبَانَةَ عَنْ جَذْرِهِ المُعْجَمِيِّ، ووَزْنِهِ الصَّرْفِيِّ، وأَشْهَرِ مَعَانِيهِ المُعْجَمِيَّةِ والسِّيَاقِيَّةِ، وأَوْجُهِ اسْتِعْمَالاتِهِ اللُّغَوِيَّةُ، والإبانَةَ عَنْ حُكْمِهِ مِنْ حَيْثُ البِنَاءُ والإِعْرَابُ، والصَّرْفُ والمَنْعُ، والتَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ، والتَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ، وجُمْلَةٍ مِنْ تَرْكِيبَاتِهِ الَّتِي حَظِيَتْ بقَدْرٍ مِنَ التصويبِ اللُّغَوِيِّ، وَقَدْ تَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ مَادَّةَ أَوَّلَ اللُّغَوِيَّةَ تَوَزَّعَتْ على ثَلَاثَةِ جُذُورٍ مُعْجَمِيَّةٍ، هِيَ (أول) و(وأل) و(وول)، وأَبَانَتْ عَنْ تَعَدُّدِ وِجْهَاتِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ في وزنِهِ الصَّرْفِيِّ، وقَدْ بَلَغَتِ الأَقْوَالُ فيهِ سِتَّةً، المُخْتَارُ مِنْهَا أَنَّهُ على وَزْنِ أَفْعَلَ، وَرَبَطَتِ الدِّرَاسَةُ بَيْنَ الجَذْرِ المَأْخُوذِ مِنْهُ لَفْظُ أَوَّلَ والمَعْنَى المَدْلُولِ عليهِ، مُبَيِّنَةً عَدَدًا مِنْ مَعَانِيهِ المُعْجَمِيَّةِ وَمَعَانِيهِ السِّيَاقِيَّةِ، واخْتَارَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ لِـ(أَوَّلَ) استِعْمَالَيْنِ حَسْبُ، هُمَا اسْتِعْمَالُهُ صِفَةً وَاسْتِعْمَالُهُ اسْمًا، ويَنْبَنِي على هذينِ الِاسْتِعْمَالَيْنِ أَحْكَامُهُ الإِفْرَادِيَّةُ مِنْ مِثْلِ البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ، والمَنْعِ والصَّرْفِ، والتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، ثُمَّ خُتِمَتِ الدِّرَاسَةُ بِبَيَانِ جُمْلَةٍ مِنَ التَّرْكِيبَاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا (أَوَّلُ) وفِيهَا اسْتُشْكِلَ استعمالُهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّمَطَ التركيبيَّ المُتَعَارَفَ عَلَيْهِ فِي بَابِه.

المقدمة:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، وعلى آلِه وصحبِه ومَنْ والاه، واتَّبَعَ هُدَاه إلى يومِ الدِّين، أمَّا بعدُ، فإنَّ لكلمةِ (أَوَّلَ) مِنَ الأحكامِ المُتَشَعِّبَةِ مَا تَلْفِتُ النَّظَرَ وتُوجِبُ التَّأَمُّلَ، وقَدْ دارتْ تلك الأحكامُ لتلكَ الكلمةِ بينَ كونِهَا مُفْرَدَةً وكونِهَا مُرَكَّبَةً، وشَمِلَ كلُّ حُكْمٍ من أحكامِها وِجْهَاتٍ مُخْتَلِفَةً، وجَمَعَتْ في أغلبِ أحكامِها ثُنَائِيَّاتٍ متقابِلَةً، كالإعرابِ والبناءِ، والصرفِ والمنعِ، والتعريفِ والتنكيرِ، والتذكيرِ والتأنيثِ وهو ما يدعو إلى تتبُّعِ تلك الأحكامِ وإفرادِها ببحثٍ مستقِلٍّ، ولم أقفْ على مَنْ أفردَ (أَوَّلَ) بالبحثِ كما أُفْرِدَتْ (كُلٌّ) و(غَيْرُ) و(دُونَ) مثلًا بالتصنيفِ، ولم تُضَمَّنْ في كُتُبِ معاني الحروفِ التي جمعتْ مع الحروفِ بعضَ الأسماءِ؛ لاختصاصِها بتعدُّدِ أحكامِها كالأزهيَّة ومغني اللبيبِ وغيرِهما.

لهذا وذاكَ رأيتُ أنَّ مِنَ الأهميَّةِ جَمْعَ شَتَاتِ مسائلِ (أَوَّلَ) مُبْتَدِئًا ببيانِ الجذرِ المعجميِّ لها ثم الوزنِ الصرفيِّ، ثم أَشْهَرِ المعاني المُعْجَمِيَّة والسِّيَاقِيَّةِ، ثم أوجُهِ الاستعمالِ اللُّغَوِيِّ، ثم حكمِهَا من حيثُ البناءُ والإعرابُ، والتعريفُ والتنكيرُ، والتذكيرُ والتأنيثُ، مُخْتَتِمًا مباحثَهَا بتركيباتِها التي حَظِيَتْ بقَدْرٍ مِنَ التصويبِ اللُّغَوِيِّ.

واللهَ أسألُ أنْ يوفِّقَني لما إليه قَصَدْت، ويُعِينَني على ما أَرَدْت، وأن يسدِّدَنِي ويؤيِّدَني، هُوَ حَسْبِي وعَلَيْهِ تَوَكَّلْت.

الجذرُ المعجميُّ:

في الجذرِ الذي تنتمي إليه كلمةُ أَوَّلَ وُجْهَاتٌ ثلاثٌ:

<u>الأولى</u>: أنها من الجذرِ (أول)، وفيه أوردَهُ جماعةٌ[1]، منهمُ: الخليلُ في العينِ، والأزهريُّ في تهذيبِ اللغةِ، وابنُ فارسٍ في مقاييسِ اللغةِ، والزمخشريُّ في أساسِ البلاغةِ، والفيوميُّ في المصباحِ المنيرِ. قالَ الخليلُ: ((فأمَّا الأوائلُ مِنَ الأَوَّلِ فمنهم مَنْ يقولُ: تأسيُس بِنائِهِ من همزةٍ وواوٍ ولامٍ. ومنهم مَنْ يقولُ: تأسيسُهُ من واوين بعدَهما لامٌ، ولكلٍّ حُجّةٌ))[2].

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – كلية الآداب– جامعة حضرموت .

الثانية: أنها من الجذر **(وأل)**، وفيه أوردَهُ جماعةٌ[3]، منهمُ: الجوهريُّ في الصحاحِ، وابنُ منظورٍ في لسانِ العربِ ، والفيروز أبادي في القاموسِ المحيطِ. قال الجوهريُّ: ((والأَوَّلُ نقيضُ الآخِرِ، وأصلُه أَوْأَلُ على أَفْعَلَ مهموزُ الأَوْسَطِ، قُلِبَتِ الهمزةُ واوًا وأُدْغِمَ))[4].

الثالثة: أنها من الجذرِ **(وول)**، وفيه أوردَهُ ابنُ سيدَه في المحكمِ والمحيطِ الأعظمِ، والفيروزأبادي في القاموسِ المحيطِ[5] مع كونه أوردَهُ أوّلًا في (وأل)، ولذا قال الزَّبِيدِيُّ: ((وول (الأَوَّلُ) أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيّ والجَمَاعَةُ هُنا وَذَكَرُوه فِي (وأل)، و(هُنَا مَوْضِعُهُ، و) قَد (ذُكِرَ فِي وأل)، وَحَيْثُ إِنَّهُ وَافَقَهُمْ فَلاَ مَعْنَى لِلاسْتِدراكِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُم مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ وَوَّلُ قُلِبَتْ الواوُ هَمْزَةً))[6].

وأيًّا كانَ أصلُهُ، فلِكُلٍّ حُجَّةٌ كما قالَ الخليلُ آنِفًا، وسيأتي لوجهِ الاِختيارِ مزيدُ بيانٍ في الوزنِ الصرفيِّ.

الوزنُ الصرفيُّ:

تعددَّتْ وِجْهَاتُ علماءِ العربيةِ في الوزنِ الصرفيِّ لـ(أَوَّلَ)، وبلغتِ الأقوالُ فيه ستَّةً، أشهرُهَا القولانِ الأوَّلانِ[7]:

الأول: أنَّهُ على وزنِ (أَفْعَلَ)، وعليه الأكثرون، سواءٌ قيلَ: إن جذرَهُ (أول) أم (وأل) أم (وول).

فعلَى القولِ بأنَّ جذرَهُ (أول) فأصلُه: (أَأْوَل)، أُبْدِلَتْ همزتُه واوًا، وأُدْغِمَتِ الواوُ في الواوِ. ويَلْزَمُ عليهِ إبدالُ الهمزةِ واوًا إبدالًا شَاذًّا.

وعلى القولِ بأنَّ جذرَهُ (وأل) فأصلُه: (أَوْأَلُ)، أُبْدِلَتْ همزتُه واوًا، وأُدْغِمَتِ الواوُ في الواوِ. ويلزمُ عليهِ أيضًا إبدالُ الهمزةِ واوًا إبدالًا شاذًّا.

وعلى القولِ بأنَّ جذرَه (وول)، لم يَحْصُلِ الإبدالُ الشاذُّ واكْتُفِيَ بالإدغامِ. نَعَمْ، يَلْزَمُ عليه بناءُ أَفْعَلَ مِمَّا لَا فِعْلَ لَهُ ((إِذْ ليسَ لهم فِعْلٌ فاؤُه وعينُه واوٌ))[8].

قال الرضيُّ: ((أما (أَوَّلُ)، فمذهبُ البصريينَ أَنَّهُ (أَفْعَلُ) ثم اختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ:

- جمهورُهم على أَنَّهُ من تركيبِ (وول) كددن، ولم يُسْتَعْمَلْ هذا التركيبُ إلا في (أَوَّلَ) ومتصرفاتِه.
- وقال بعضُهُمْ: أصلُه: أَوْأَل، من: وأل، أي نجا؛ لأن النجاة في السبق.
- وقِيلَ: أصلُه أَأْوَلُ مِنْ: آل، أي رَجَعَ؛ لأَنَّ كلَّ شيءٍ يَرْجِعُ إلى أوَّلِهِ، فهو أَفْعَلُ بمعنى المفعولِ، كأَشْهَرَ، وأَحْمَدَ، فقُلِبَتْ في الوجهينِ: الهمزةُ واوًا قلبًا شَاذًّا))[9].

الثاني: أنَّهُ على وزنِ (فَوْعَلٍ)، وجذرُه (وول) قُلِبَتِ الواوُ الأولى همزةً، وأُدْغِمَتِ الواوانِ: واوُ فَوْعَلٍ في عينِ الكلمةِ.

الثالث: أنَّهُ على وزنِ (عَوْفَلٍ)، وجذرُه (وأل)، وأصلُه وَوْأَلُ على وزن فَوْعَلٍ، جرى فيه قلبٌ مكانِيٌّ بنقلِ الهمزةِ (عينِ الكلمةِ) إلى موضعِ الفاءِ فصارَ وزنُهُ عَوْفَلًا[10].

الرابع: أنَّهُ على وزنِ (فَعَّلٍ)، ذَكَرَ هذا الوزنَ ابنُ السَّرَّاجِ والعُكْبَرِيُّ مُسْتَبْعِدَيْنِ إيَّاهُ[11].

الخامس: أنَّهُ على وزنِ (فَعْأَلٍ)، ذَكَرَ هذا الوزنَ الزَّبِيدِيُّ[12]، وعليهِ يكونُ بناؤُه مِنْ (أول)، وأصلُه أَوْأَلُ، قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ واوًا وأُدْغِمَتِ الواوُ في الواوِ.

السادس: أنَّهُ على وزنِ (أَعْفَلَ)، ذَكَرَ هذا الوزنَ أَبُو البقاءِ العُكْبَرِيُّ، وأَبُو البقاءِ الكَفَوِيُّ[13]، قال الكَفَوِيُّ: ((وأَصلُه (أَأْوَلُ) بهمزتينِ مِنْ (آلَ) ففُصِلَ بَينَهُمَا بِالوَاوِ بعدَ سكونِهَا، وَفُتِحَتِ الهمزَةُ بعْدَهَا، ثمَّ قُلِبَتْ واوًا وأُدْغِمَتْ فِيهَا الوَاوُ))[14].

والمختار أنَّ أَوَّلَ على وزنِ (أَفْعَل) لِمَا يأتي:

1- أنَّ استعمالَهُ في الأعمِّ الأغلبِ استعمالُ أفعلِ التفضيلِ، وليسَ (فَوْعَلٌ) ولا (عَوْفَلٌ) ولا (فَعَّلٌ) ولا (فَعْأَلٌ) من بابِهِ.

2- أنَّهُ لو كانَ على (فَوْعَلٍ) أو (عَوْفَلٍ) أو (فَعَّلٍ)

أو (فَعْأَلٍ)، لكانَ يجبُ صَرْفُهُ مطلَقًا، وأوَّلُ ممنوعٌ من الصرفِ في الأعمِّ الأغلَبِ.

3- أنَّهُ لو كانَ على (عَوْفَلٍ) أو (أَعْفَلَ) لَلَزِمَ فيه ادِّعَاءُ القلبِ المكانِيِّ، والإبقاءُ على الأصلِ أَوْلَى مِن ادِّعَاءِ الخروجِ عنهُ.

أما وَجْهُ اختيارِ الجذرِ الذي تفرَّعَ عنهُ الوزنُ فمبنَاهُ – في تقديري– على تغليبِ اللفظِ أو تغليبِ المعنى، فمَنْ غَلَّبَ المعنى بناهُ من أول أو وأل؛ لأنَّ لِكِلَيْهِمَا فِعْلًا يمكن اشتقاقُ أفعلِ التفضيلِ منه، وإنْ لَزِمَ منهما إبدالُ الهمزةِ واوًا إبدالًا شاذًّا، وعلى هذه الوِجْهَةِ أغلبُ اللغويينَ، قال ابن فارس: ((فَأَمَّا الْأَوَائِلُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُ بِنَاءِ (أَوَّلٍ) مِنْ هَمْزَةٍ وَوَاوٍ وَلَامٍ، وَهُوَ القَوْلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُهُ مِنْ وَاوَيْنِ بَعْدَهُمَا لَامٌ))[15] ، وعلى هذه الوِجْهَةِ بعضُ النحويِّينَ استدلالًا بجمعِه على أوائلَ، قال السيوطي: ((الصَّحِيحُ أَنَّ أَصلَهُ (أَوْأَلُ) بِوَزْنِ أَفْعَلَ، قُلِبَتِ الهمزَةُ الثَّانِيَةُ واوًا ثمَّ أُدْغِمَتْ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الجمعِ: أَوَائِلُ، وَقيل: أَصلُه وَوَّلُ بِوَزْنِ فَوْعَلٍ قُلِبَتِ الوَاوُ الأُولَى همزَةً، وَإِنَّمَا لم يُجْمَعْ على أَوَاوِلَ؛ لاستثقالِهِمُ اجْتِمَاعَ الواوينِ بَينَهُمَا ألفُ الجمعِ))[16].

ومَنْ غلَّبَ اللَّفْظَ بَنَاهُ مِنْ (وول) لِقِلَّةِ الاعتراضاتِ الصرفيَّةِ على بناءِ أَفْعَلَ منهُ، وعليه أغلبُ النحويِّينَ، قالَ الرضيُّ: ((وأَوَّلُ أفْعَلُ) لِأَنَّ تصريفَهُ على أُولَى وأُوَلُ دَلِيلٌ على أنه أَفْعَلُ التفضيلِ، وليس بفَوْعَلٍ كما قال الكوفيُّونَ، والصحيحُ أنه أَفْعَلُ من تركيب (وَوَل) وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ في غيرِ هذا اللفظِ لا مِنْ (أَوَلَ) ولا مِنْ (وَأَلَ)؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ قلبُ الهمزةِ شاذًّا))[17] ، ونَقَلَ ابنُ منظورٍ عنِ ابنِ بَرِّيٍّ قولَهُ: ((قَوْلُهُ: أَصْلُ أَوَّلَ أَوْأَل، هُوَ قَوْلٌ مَرْغوبٌ عَنْهُ، لِأَنَّهُ كَانَ يجب عَلَى هَذَا إِذا خفِّفتْ هَمْزَتُهُ أَن يُقَالَ فِيهِ أَوَل، لأَنَّ تَخْفِيفَ الهمزةِ إِذا سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا أَنْ تُحْذَفَ وَتُلْقَى حركتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، قَالَ: وَلَا يَصِحُّ أَيضًا أَن يَكُونَ أَصلُهُ وَوْأَل عَلَى فَوْعَل، لأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى هَذَا صَرْفُهُ، إِذْ فَوْعَلٌ مَصْرُوفٌ، وأَوَّلُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَوَّلَ، وَلَا يَصِحُّ قَلْبُ الهَمْزَةِ وَاوًا فِي وَوْأَل عَلَى مَا قدَّمْتُ ذِكْرَهُ فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ، فَثَبَتَ أَن الصَّحِيحَ فِيهَا أَنها أَفْعَلُ مِنْ وَوَل))[18].

فثَبَتَ مَا قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا عَنِ الخَلِيلِ مِنْ أَنَّ لِكُلٍّ حُجَّةً.

المَعْنَى المُعْجَمِيُّ والسِّيَاقِيُّ:

مَرَدُّ معنَى (أَوَّلَ) إِلَى الجذرِ المشتَقِّ منه، فإنْ كانَ مأخوذًا مِنَ الجذرِ (وأل) ففِعْلُهُ (وَأَلَ) وأَشْهَرُ مَعَانِيهِ نَجَا، فيكونُ معنى الأَوَّلِ الأَسْبَقَ؛ إِذِ النَّجَاةُ مِنَ السَّبْقِ[19]، جَاء في تاج العروس: ((و) وَأَلَ (إِلَى المَكانِ) وَاءَلَ: (بادَرَ) وَالْتَجَأَ إِلَيْهِ فَنَجَا))[20].

وإنْ كانَ مأخوذًا مِنَ الجذرِ (أول) ففِعْلُهُ (آلَ) وأَشْهَرُ معانيهِ رَجَعَ، فيكونُ أَوَّلُ أَفْعَلَ بمعنى مفعولٍ، أيِ: المَؤُولِ إليهِ، كأَشْهَرَ بمعنَى المَشْهُورِ، وأَحْمَدَ بمعنى المحمودِ؛ لأنَّ كُلَّ شيءٍ يَرْجِعُ إلى أَوَّلِهِ[21]. جاءَ في المصباح المنير: ((آلَ الشَّيْءُ يَئُولُ أَوْلًا وَمَآلًا رَجَعَ))[22].

والتفريقُ بينَ معنى وَأَلَ وآلَ هو المشهورُ في معجماتِ اللغة[23] كما تقدَّمَ، وربما عَدَّ بعضُهم وَأَلَ وآلَ بمعنى نَجَا وسَبَقَ، قال الأزهريُّ: ((وَقد قَالَ بعضُ اللُّغويِّينَ فِي اشتقاقِ (الأَوَّلِ): إِنَّهُ (أَفْعَلُ)، من: آل يَؤُولُ؛ و(أُولَى) فُعْلَى مِنْهُ، فَكَأَنَّ (أَوَّلَ) فِي الأَصْل: أَأْوَل، فقُلِبَتِ الهمزَةُ الثَّانِيَةُ واوًا، وأُدْغِمَتْ فِي الوَاوِ الأُخرى، فَقيل: أَوَّلُ.

وعُزِيَ هَذَا القَوْلُ إِلَى سِيبَوَيْهِ. وَكَأَنَّهُ من قَوْلِهِمْ: آلَ يَؤُولُ، إِذا نَجَا وسَبَق. وَمِثْله: وَأَلَ يَئِلُ، بِمَعْنَاهُ))[24].

– أَمَّا لَوْ كانَ مأخوذًا من الجذرِ (وول) فلَمْ يَثْبُتْ لَهُ فِعْلٌ؛ إِذْ لَيْسَ لهم فِعْلٌ فَاؤُهُ وعَيْنُهُ واوٌ[25]. ومع هذا جَعَلَ الرَّضِيُّ له معنًى كأَسْبَقَ مُفَسِّرًا ذلكَ ومُعَلِّلَهُ فِي

قَوْلِهِ: ((أَوَّلُ كَأَسْبَقَ مَعْنًى وتصريفًا واستعمالًا، تقولُ في تصريفِه: الأوَّلُ، الأوَّلانِ، الأوَّلُونَ، الأَوَائِلُ، الأُولَى، الأُولَيَانِ، الأُولَيَاتُ، الأُوَلُ، وتقولُ في الاِستعمالِ: زيدٌ أَوَّلُ مِنْ غَيْرِهِ، وهُوَ الأَوَّلُ، ولَمَّا لَمْ يَكُنْ لَفْظُ أَوَّلَ مُشْتَقًّا مِنْ شَيْءٍ مُسْتَعْمَلٍ على القولِ الصحيحِ، لا مما استُعْمِلَ منه فِعْلٌ كأحسنَ، ولا مما اسْتُعْمِلَ منه اسمٌ كأَحْنَكَ، خَفِيَ فيه معنَى الوصفيَّةِ، إذْ هِيَ إنما تَظْهَرُ باعتبارِ المشتَقِّ منه واتِّصَافِ ذلك المشتَقِّ به، كأَعْلَمَ، أيْ: ذو عِلْمٍ أكثرَ مِنْ غَيْرِهِ، وأَحْنَكَ، أي: ذو حَنَكٍ أَشَدَّ مِنْ حَنَكِ غَيْرِهِ، وإنما تَظْهَرُ وصفيَّةُ (أَوَّلَ) بسببِ تأويلِهِ بالمشتَقِّ وهُوَ (أَسْبَقُ) فصَارَ مثلَ: مررتُ برجلٍ أَسَدٍ، أيْ: جَرِيءٍ))[26].

وأيًّا كَانَ الأمرُ، فدلالةُ أَوَّلَ على معنَى السبقِ والتَّقَدُّمِ ظاهرةٌ سواءٌ أوَصْفًا كانَ أمِ اسْمًا، وسيأتِي مزيدُ بيانٍ لهذا المعنى الأساسيِّ في أوجهِ استعمالِهِ اللُّغَوِيَّةِ، غيرَ أَنِّي أُورِدُ دلالةَ أَوَّلَ على معانٍ سياقيَّةٍ، عَلَى النَّحْوِ الآتي[27]:

1 – الأَوَّلُ: مُفْتَتَحُ العَدَدِ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ ثَانٍ، أي: العددُ المبتدأُ به في ترتيبِ الأعدادِ، ويُرْمَزُ لَهُ بـ(1).

2 – الأَوَّلُ: الوَاحِدُ الذي لا ثانيَ لَهُ. قال الفيومي: ((وَعَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمُصَنِّفِينَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَهُ شُرُوطٌ الْأَوَّلُ كَذَا، لَا يُرَادُ بِهِ السَّابِقُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بَعْدَهُ بَلْ الْمُرَادُ الْوَاحِدُ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدُهُ الْأَمَةُ حُرٌّ مَحْمُولٌ عَلَى الوَاحِدِ أَيْضًا حَتَّى يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِالوَلَدِ الَّذِي تَلِدُهُ سَوَاءٌ وَلَدَتْ غَيْرَهُ أَمْ لَا))[28].

3 – أَوَّلُ القَوْمِ: ماضِيهِمُ المُتَقَدِّمُ، قالَ لَقِيطُ بْنُ يَعْمُرَ الإِيَادِيُّ[29]:

مَاذَا يَرُدُّ عَلَيْكُمْ عِزُّ أَوَّلِكُمْ
إِنْ ضَاعَ آخِرُهُ أَوْ ذَلَّ وَانْتَصَعَا

4 – أَوَّلُ الأَمْرِ: مَطْلَعُهُ وبِدَايَتُهُ، قالَ امرُؤ القيسِ بنُ حِمَامٍ الكَلْبِيُّ[30]:

مَنْ يَعِشْ زَمَنًا فِي أَهْلِهِ خَرِقًا
كَلًّا عَلَيْهِمْ إِذَا حَلُّوا وَإِنْ سَارُوا
يَذْمُمْ مَرَارَةَ عَيْشٍ كَانَ أَوَّلُهُ
حُلْوًا وِلِلدَّهْرِ إِحْلَاءٌ وَإِمْرَارُ

5 – أَوَّلُ: اسْمُ يَوْمِ الأَحَدِ فِي الجاهليَّةِ، جَاءَ في التيجانِ في ملوكِ حِمْيَرَ: ((وكانتِ العربُ تُسَمِّي الأيامَ في الجاهليَّةِ الأَحَدَ يَوْمَ أَوَّلَ...والسَّبْتَ شِيَارًا))[31].

6 – الأَوَّلُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعالى الحُسْنَى، قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[32].

أَوْجُهُ الاِسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ:

ذَكَرَ جماعةٌ أَنَّ أَوَّلَ يَرِدُ على أَوْجُهٍ مِنَ الاِسْتِعْمَالِ، قال الزَّبِيدِيُّ: ((ولَهُ ثلاثةُ استعمالاتٍ، أو أربعةٌ))[33] ، ولم يذكرْها، في حينَ تَتَبَّعَهَا الصبَّانُ فبلغَ بها أربعةً، وتابَعَهُ على ذلك الخُضَرِيُّ وعليّ النجدي ناصف[34]، وعبارةُ الخضري: ((ولَهُ استعمالاتٌ:

فتارةً يَرِدُ اسمًا بمعنى مبدأِ الشيءِ، نحوُ: ما لَهُ أَوَّلٌ ولا آخِرٌ.

وتارةً يَرِدُ وصفًا بمعنى سابقٍ، نحو: لقيتُهُ عامًا أَوَّلًا بالتنوينِ؛ لأَنَّهُ قد يُؤَنَّثُ بالتاءِ...

وتارةً بمعنَى أَسْبَقَ، فتَلِيهِ مِنْ، وَيُمْنَعُ الصَّرْفَ للوَصْفِيَّةِ ووزنِ الفِعْلِ، وقد تَلْحَقُهُ تاءُ التأنيثِ؛ لتَجَرُّدِهِ مِنَ التَّاءِ، كهذا أَوَّلُ مِنْ هَذَيْنِ. وهل هُوَ حينئذٍ أَفْعَلُ تفضيلٍ لا فِعْلَ له من لفظِه، أو جارٍ مَجْرَاهُ في تَجَرُّدِهِ مِنَ التَّاءِ وتلْوِ مِنْ، خِلَافٌ.

وتارةً يَرِدُ ظَرْفًا، كرأيتُ الهلالَ أَوَّلَ الناسِ، أيْ: قَبْلَهُمْ))[35].

وأَحْسَبُ أَنَّ هذا التقسيمَ لأَوْجُهِ الاِستعمالِ مَفْهُومٌ من عبارةِ سيبويهِ الذي قالَ: ((وسألتُ الخليلَ عن قولِهِمْ: مُذْ عَامٌ أَوَّلُ، ومُذْ عَامٍ أَوَّلَ فقالَ: أَوَّلُ ههُنَا صِفَةٌ، وهُوَ أَفْعَلُ مِنْ عَامِكَ، ولكنَّهُم ألزموه هنا الحذفَ

استخفافاً، فجعلوا هذا الحرفَ بمنزلةِ أَفْضَلَ منكَ. وقد جعلُوه اسْمًا بمنزلةِ أفكَلٍ، وذلك قولُ العربِ: ما تركتُ له أَوَّلًا ولا آخِرًا، وأنَا أَوَّلُ مِنْهُ، ولم يَقُلْ رَجُلٌ أَوَّلُ مِنْهُ، فلمَّا جازَ فيه هذانِ الوَجْهَانِ أَجَازُوا أَنْ يكونَ صِفَةً وأَنْ يكونَ اسمًا...وسألتُهُ عنْ قولِ بعضِ العربِ، وهُوَ قليلٌ: مُذْ عَامٌ أَوَّلَ؟ فقالَ: جعلوه ظَرْفًا في هذا الموضعِ، فكأنَّه قالَ: مذ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ))[36].

وفي تقديري أنَّ لِأَوَّلَ استعمالينِ –حَسْبُ– هما مَجِيؤُهُ وَصْفًا ومَجِيؤُهُ اسْمًا، أمَّا كونُهُ يأتي ظَرْفًا، فهذا وَجْهٌ من أَوْجُهِ التَّرْكِيبِ الجُمْلِيِّ، كمجيئِه خَبَرًا سواءٌ أكانَ اسْمًا في نحوِ: ما لَهُ أَوَّلٌ ولا آخِرٌ، أم كانَ وَصْفًا كما في نحوِ: هذا أَوَّلُ مِنْ هذينِ، وكمجيئِه نَعْتًا في نحوِ قولِهِمْ: مُذْ عَامٌ أَوَّلُ، ومُذْ عَامٍ أَوَّلَ، وكمجيئِهِ حالًا في نحوِ: جِئْتُكَ أَوَّلَ الناسِ، أو كمجيئه مفعولًا به في نحوِ: رأيتُ أَوَّلَ، أي: شَخْصًا أَوَّلَ، أيْ: مُتَقَدِّمًا. فليسَ مجيؤُهُ ظَرْفًا بقِسْمٍ من أقسامِ استعمالِه بل هو مَوْقِعٌ مِنْ مَوَاقِعِ التَّرْكِيبِ الجُمْلِيِّ الذي يَرِدُ فيه أَوَّلُ؛ إذِ الظرفيةُ ليستْ قسيمةَ الاِسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ.

أما عبارةُ سيبويهِ فليستْ مَعْنِيَّةً بالتقسيمِ الثلاثيِّ أوِ الرباعيِّ، بل عُنِيَتْ بتقسيمِ استعمالِه على قسمينِ: هما الاِسْمِيَّةُ والوَصْفِيَّةُ، ومَثَّلَ لذلكَ بأمثلةٍ مِنْ صُوَرِ التَّرْكِيبِ الجُمْلِيِّ المُتَنَوِّعَةِ، ثم خَصَّ مجيئَه ظَرْفًا في قولِ بعضِ العربِ قالَ: وهو قليلٌ، أي: في مقابِلِ مجيئِهِ خَبَرًا أوْ نَعْتًا.

ويُؤَيِّدُ تقسيمَ استعمالِ أَوَّلَ على قسمينِ ما ذكرَهُ المُبَرِّدُ في قولِه: ((فَأَمَّا (أَوَّلُ) فَهُوَ يكونُ على ضَرْبَيْنِ: يكونُ اسْما، وَيكونُ نعتا مَوْصُولا بِهِ من كَذَا، وَأما كَونُهُ نعتا فَقَولُه: هَذَا رَجُلٌ أَوَّلُ مِنْكَ، وجاءَني هَذَا أَوَّلَ مِنْ مَجِيئِكَ، وجِئْتُكَ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ وَأَمَّا كَونُهُ اسْمًا فَقَولُهُ: مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا، كَمَا تَقولُ: مَا تركتُ لَهُ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا))[37] ، وشبيهٌ باعتمادِ التقسيمِ الثنائيِّ لدى سيبويهِ والمبرِّدِ قولُ الرضيِّ: ((أَوَّلُ كَأَسْبَقَ مَعْنًى وتَصْرِيفًا واستعمالًا ، تقولُ في تصريفِه : الأَوَّلُ ، الأَوَّلَانِ ... وتقولُ في الاِستعمالِ: زيدٌ أَوَّلُ مِنْ غيرِهِ وهُوَ الأَوَّلُ، ولَمَّا لم يكنْ لَفْظُ أَوَّلَ مُشْتَقًّا من شيءٍ مُسْتَعْمَلٍ على القولِ الصحيحِ...خَفِيَ فيه معنى الوصفيَّةِ، إذْ هي إنما تَظْهَرُ باعتبارِ المشتَقِّ منهُ واتصافِ ذلك المشتَقِّ بِه، كأَعْلَمَ، أيْ: ذو عِلْمٍ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وأَحْنَكٍ، أيْ: ذو حَنَكٍ أَشَدَّ مِنْ حَنَكِ غَيْرِهِ، وإنَّما تَظْهَرُ وَصْفِيَّةُ (أَوَّلَ) بِسَبَبِ تَأْوِيلِهِ بالمشتَقِّ وهُوَ (أَسْبَقُ) فصارَ مثلَ: مررتُ برَجُلٍ أَسَدٍ، أيْ: جَرِيءٍ فَلَا جَرَمَ لم تُعْتَبَرْ وَصْفِيَّتُهُ إلَّا مَعَ ذِكْرِ المَوْصُوفِ قَبْلَهُ ظاهرًا، نحوُ: يَوْمًا أَوَّلَ، أوُ ذُكِرَ (مِنَ) التفضيليَّةُ بعدَهُ ظاهرةً، إذْ هي دليلٌ على أنَّ (أَفْعَلَ)، ليسَ اسْمًا صريحًا كأَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ))[38].

وأَصْرَحُ مِنْ ذلكَ في تقسيمِ استعمالِ أَوَّلَ عَلَى قسمينِ قَوْلُ السيوطيِّ: ((لـ(أَوَّلَ) استعمالانِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ تكونَ صِفَةً أَيْ أَفْعَلَ تَفْضِيل بِمَعْنَى الأسبَقِ، فَيعْطَى حُكْمَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَعدَمِ تأنيثِهِ بِالتَّاءِ، وَدخُولِ (من) عَلَيْهِ نَحْوُ: هَذَا أَوَّلُ مِنْ هَذَيْنِ ولَقِيتُهُ عَامَ أَوَّلَ.

وَالثَّانِي أَنْ يكونَ اسْمًا فَيكونُ مَوْصُوفًا نَحْوُ: لَقيتُه عَامًا أَوَّلًا، وَمِنْهُ: مَا لَهُ أَوَّلٌ وَلَا آخِرٌ))[39].

وقد أحسنَ يس النَّقْلَ عنِ اللَّقَّانِيِّ الذي تَتَبَّعَ بَعْضَ المَوَاقِعِ التَّرْكِيبِيَّةِ لِأَوَّلَ، ولم يَرْبِطْ ذلكَ بِأَوْجُهِ استعمالِهِ، فقالَ: ((قال اللَّقَّانِيُّ: اعلَمْ أَنَّ أَوَّلَ يَصِحُّ فيهِ أَنْ يُعْتَبَرَ وَاقِعًا على زمانٍ مُقَدَّرٍ بمعنَى في، فيكونَ بمعنى قَبْلُ، فيُنْصَبَ على الظرفيَّةِ مُعَرَّفًا أو مُنَكَّرًا مُنَوَّنًا، كجِئْتُ أَوَّلَ الناسِ، أو أَوَّلًا، أيْ: في أَوَّلِ أَزْمِنَةِ مَجِيءِ الناسِ، أوْ بِضَمٍّ، كجِئْتُكَ أَوَّلُ.

وأَنْ يُعْتَبَرَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ بِهِ مِنْ زَمَانٍ أوْ غيرِه، فيُمنَعَ مِنَ الصَّرْفِ، فيُجَرَّ بالفتحةِ، ويُنْصَبَ على

الحالِ أو غيرِه، ومعناهُ مُتَقَدِّمٌ، كجِئْتُكَ أوَّلَ الناسِ، أوْ أوَّلًا، أيْ: مُتَقَدِّمَهُمْ، أوْ مُتَقَدِّمًا، ورأيتُ أَوَّلَ، أيْ: شَخْصًا مُتَقَدِّمًا))[40].

وخُلَاصَةُ مَا تَقَدَّمَ يَظْهَرُ أَنَّ لِأَوَّلَ اسْتِعْمَالَيْنِ:

الأول أنْ يُسْتَعْمَلَ وَصْفًا، وهو في هذه الحالِ على وجهينِ:

أ – إمَّا بمنزلةِ أَفْعَلِ التفضيلِ فيقتضي (مِنْ) بعدَه مذكورةً أو محذوفةً؛ لكثرةِ الإستعمالِ.

ب– وإمَّا بمنزلةِ الوصفِ المُجَرَّدِ مِنَ التفضيلِ بمعنى مُتَقَدِّمٍ أو سَابِقٍ، فلا يقتضي (مِنْ) بعدَه ولا مُفَضَّلًا عليه، كأَحْمَرَ وأَبْيَضَ[41].

الثاني أنْ يُسْتَعْمَلَ اسْمًا بمعنَى قَدِيمٍ، في نحوِ: ما تركتُ له أوَّلًا ولا آخِرًا، أي قديمًا ولا حديثًا، وبمعنَى قبلُ فيَقَعُ ظَرْفًا، نحوُ: رأيتُ الهلالَ أَوَّلَ الناسِ، أي: قبلَهُمْ، وبمعانٍ سياقيَّةٍ تقدَّمَ ذكرُهَا في مبحثِ المعنى المعجميِّ.

حُكْمُ أَوَّلَ مِنْ حَيْثُ البِنَاءُ والإعْرَابُ:

الأصلُ في أَوَّلَ أنْ يكونَ معرَبًا، وقد يُبْنَى، وإذا كانَ مُعْرَبًا فيكونُ ممنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وقد يُصْرَفُ، فهذهِ ثلاثُ حالاتٍ لَهُ، وبيانُهَا على النحوِ الآتي[42]:

الأولى: أنْ يكونَ مُعْرَبًا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وهِيَ الأكثرُ استعمالًا، وذلك إذا اسْتُعْمِلَ وَصْفًا، سواءٌ دَلَّ على التفضيلِ أم لا، فيُمْنَعُ للوصفيَّةِ ووزنِ الفعلِ.

الثانية: أنْ يكونَ مُعْرَبًا مصروفًا، وذلكَ إذا اسْتُعْمِلَ اسْمًا، سواءٌ وَقَعَ ظَرْفًا مُضَافًا لَفْظًا أو تَقْدِيرًا، أم وَقَعَ غَيْرَ ظرفٍ، إلَّا إنْ وَرَدَ عَلَمًا ليومِ الأحدِ، فيُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعلِ، كما في قولِ الشاعرِ[43]:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وإنَّ يَوْمِي

بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

الثالثة: أنْ يكونَ مبنيًّا على الضمِّ، وهي مختصَّةٌ بحالِ استعمالِه اسمًا واقِعًا موقِعَ الظَّرْفِيَّةِ الدَّالَّةِ على الغايةِ بشرطِ قطعِه عنِ الإضافةِ لفظًا لا معنًى.

وأكتفي بهذا النقلِ؛ لشمولِه، إذ نصوصُ النحويِّينَ واللغويِّينَ في ذلكَ كثيرةٌ: ((قَالَ (أَبِي الجَوْهَرِيُّ): وَهُوَ إِذا جَعَلْتَهُ صِفَةً لَمْ تَصْرِفْهُ، تَقُولُ: لَقِيتُه عَامًا أَوَّلَ، وإِذا لَمْ تَجْعَلْهُ صِفَةً صَرَفْتَهُ، تَقُولُ: لقيتُهُ عَامًا أَوَّلًا؛ قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: هَذَا غَلَطٌ فِي التَّمْثِيلِ لأَنه صِفَةٌ لِعَامٍ فِي هَذَا الوَجْهِ أَيضًا، وَصَوَابُهُ أَنْ يُمَثِّلَهُ غَيْرَ صِفَةٍ فِي اللَّفْظِ كَمَا مثَّلَهُ غَيْرُهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ مَا رأَيتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا أَي قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا... وإِذا قُلْتَ: ابْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ ضَمَمْتَهُ عَلَى الغَايَةِ، كَقَوْلِكَ: افْعَلْهُ قَبْلُ، وإِنْ أَظْهَرْتَ المَحْذُوفَ نصَبْتَ، قُلْتُ: ابْدَأْ بِهِ أَوَّلَ فِعْلِكَ، كَمَا تَقُولُ قَبْلَ فِعْلِكَ))[44].

حُكْمُهُ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ:

مِنَ الأحكامِ المتعلِّقَةِ بأَوَّلَ حُكْمُ تعريفِهِ وتنكيرِه تَبَعًا لِاشْتِقَاقِهِ، أوْ لِمَوْقِعِهِ الإعرابيِّ:

فبالنَّظَرِ إلى الإشتقاق فهُوَ على زِنَةِ أَفْعَلَ، فإنْ جَرَى مَجْرَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، فيكونُ له حكمُ أفعلِ التفضيلِ من حيثُ تَجَرُّدُهُ من أل والإضافةِ، أو اقترانُه بأل، أو إضافتُه، وفي حالتينِ يكونُ نكرةً مهما كانَ المفضَّلُ عليهِ، وهما إذا جُرِّدَ مِنْ أل والإضافةِ، أو أُضِيفَ إلى نكرةٍ، فيلْزَمُ عندئذٍ التَّنْكِيرَ والإفرادَ والتذكيرَ، قالَ ابنُ مالك: ((اسْتُعْمِلَ أَوَّلُ صِفَةً جَارِيَةً مَجْرَى أَفْعَلَ التفضيلِ في اللَّفْظِ مطلقًا، فأُلْزِمَتْ فِي التنكيرِ الإفرادَ والتذكيرَ، وأُولِيَتْ مِنْ ومَجْرُورًا بها))[45]

وبالنظرِ إلى موقعِه الإعرابيِّ، وذلكَ بمجيئِه حالًا، والأصلُ في الحالِ التنكيرُ، وقد جاءَ مقترنًا بأل في نحوِ قولِهِمْ: ادخُلُوا الأوَّلَ فَالأَوَّلَ، خَرَّجَهُ أكثرُ النحويِّينَ على التأويلِ بمُتَرَتِّبِينَ، وخَرَّجَهُ آخَرُونَ على القولِ بزيادةِ أل[46]، والأَوَّلُ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ وذلكَ قولُه: ((بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه الصِّفَةُ لأنَّهُ حالٌ وقعَ فيه

الألفُ واللامُ...وهو قولُكَ: دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، وجَرَى على قولكَ واحِدًا فواحِدًا ودخلوا رجُلا رَجُلا.

وإنْ شئتَ رفعتَ فقلتَ: دَخَلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، جَعَلَهُ بَدَلًا وحَمَلَهُ على الفعلِ، كأنَّهُ قالَ: دَخَلَ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ...فإنْ قلتَ: ادْخُلُوا، فأَمَرْتَ فالنَّصْبُ الوَجْهُ، ولا يكونُ بدلًا؛ لأنَّكَ لو قلتَ: ادْخُلِ الأوّلُ فالأوّلُ أوْ رَجُلٌ رَجُلٌ، لم يَجُزْ، ولا يكونُ صِفَةً، لأنَّهُ ليسَ معنَى الأَوَّلَ فالأَوَّلَ أنَّك تريدُ أنْ تُعَرِّفَهُ بشيءٍ تُحَلِّيهِ بهِ. لو قلتَ: قومُكَ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ أَتَوْنَا لم يَسْتَقِمْ، وليسَ معناه معنى كُلِّهِمْ فأُجْرِيَ مُجْرَى: خَمْسَتَهُمْ وَحْدَهُ.

ولا يجوزُ في غيرِ الأَوَّلِ هذا، كما لا يجوزُ أنْ تقولَ: مررتُ به واحِدَهُ ولا بهما اثْنَيْهِمَا.

وكان عيسى يقولُ: ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ؛ لأنَّ معناهُ لِيَدْخُلْ، فحَمَلَهُ على المعنَى))[47].

التذكير والتأنيث:

تَقَدَّمَ أنَّ أَوَّلَ في حالِ استعمالِه وصفًا جاريًا مَجْرَى أفعلِ التفضيلِ مُجَرَّدًا من أل والإضافةِ أو كانَ مضافًا إلى نكرةٍ يُلْتَزَمُ فيه الإفرادُ والتذكيرُ والتنكيرُ، وفي حالِ اقترانِه بأل يُطَابِقُ موصوفَه، فيؤنَّثُ معَ المؤَنَّثِ بالفُعْلَى، فيقالُ: الأَوَّلُ والأُولَى، والأَوَّلُونَ والأُولَيَاتُ والأُوَلُ.

وهل يؤنَّثُ بتاءِ التأنيثِ فيُقَالُ: أَوَّلَةٌ؟

عد الحريريُّ ذلكَ مِنَ اللحنِ الفاحشِ، فقالَ: ((وَمِنْ مَفَاحِشِ ألحانِ العَامَّةِ إلحاقُهُمْ هَاءَ التَّأْنِيثِ بِأَوَّلَ فَيَقُولُونَ: الأَوَّلَةُ، كِنَايَةً عَنِ الأُولَى، وَلم يُسْمَعْ فِي لُغَاتِ العَرَبِ إدخالُهَا على أَفْعَلَ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ، مِثْلُ: أَحْمَرَ وأَبْيَضَ، وَلَا على أَفْعَلَ الَّذِي هُوَ للتفضيلِ نَحْوُ: أَفْضَلُ وَأَوَّلُ))[48]. وكذلكَ قال الرضي: ((وأمَّا قولُهُمْ: أَوَّلَةٌ وأَوَّلَتَانِ، فمِنْ كلامِ العَوَامِّ، وليسَ بصحيحٍ))[49].

وما أنكرَهُ الحريريُّ والرضيُّ أثبتَهُ آخرون، قالَ ابنُ فارسٍ: ((أمَّا الأوَّلُ، فالأوَّلُ، وهُوَ مُبْتَدَأُ الشيءِ، والمؤنَّثَةُ الأُولَى، مِثْلُ: أَفْعَلُ وفُعْلَى، وجمعُ الأُولى أُولَيَاتٌ، مِثْلُ الأُخْرَى ... وقد قالتِ العربُ للمُؤَنَّثَةِ: أَوَّلَةٌ. وجَمَعُوها أَوَّلَاتٌ، وأُنْشِدَ في صِفَةِ جَمَلٍ[50]:

آدَمُ مَعْرُوفٌ بِأَوَّلَاتِهِ

خَالُ أَبِيهِ لِبَنِي بَنَاتِهِ

أيْ: خُيَلاءُ أبيهِ ظَاهِرٌ في أولادِه. أبو زَيد: ناقَةٌ أَوَّلةٌ وجَمَلٌ أَوَّلٌ، إذا تَقَدَّمَا الإبلَ))[51] ، ونقل ابنُ سيدَه عن ثعلبٍ أنه حكى: هُنَّ الأَوَّلَاتُ دُخُولًا والآخِراتُ خُرُوجًا، واحدتُها الأَوَّلةُ والآخِرَةُ، ثم قالَ، أيْ: ثعلبٌ في ما نقلَهُ عنه ابنُ سيدَه: لَيْسَ هذا أَصْلَ البابِ، وإنَّما أصلُ البابِ الأوَّلُ والأُوْلَى، كالأَطْوَلِ والطُّوْلَى))[52].

واستعملَ هذا اللفظَ (الأَوَّلَة) جماعةٌ من علماءِ العربيةِ منهم[53]: ابنُ السَّكِّيتِ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّيٍّ، وأبو حيَّانَ التوحيدِيُّ، وعبدُ القاهرِ الجرجانيُّ، وابنُ الحاجبِ.

وهل التأنيثُ بالتاءِ مخصوصٌ بأَوَّلَ الوَصْفِ الدَّالِّ على غيرِ التفضيلِ، أيِ: الذي جُرِّدَ من معنَى التفضيلِ وكانَ بمعنى سابقٍ، لا بمعنى أَسْبَقَ؟

ظاهرُ نصِّ ابنِ فارسٍ السابقِ وما نَقَلَهُ عنْ أبي زيدٍ، واستعمالُ مَنْ ذكرتُ آنفًا أنَّهُ غيرُ مخصوصٍ بهذا الصنفِ مِنَ الوصفِ، بل يَشْمَلُهُ ويَشْمَلُ أَوَّلَ الدَّالَّ على التفضيلِ، وهو خلافُ ما أشارَ إليه الخُضَرِيُّ في قولِه: ((وتارةً يَرِدُ (أي: أَوَّلُ) وَصْفًا بمعنى سابقٍ، نحوُ: لَقِيتُهُ عامًا أَوَّلًا، بالتنوينِ؛ لأنَّهُ قد يؤنَّثُ بالتاءِ، ووزنُ أفعلَ لا يُمْنَعُ مِنَ الصرفِ إلَّا إذا لم تلحقْهُ التاءُ))[54]

ووجَّهَ المرزوقيُّ جوازَ استعمالِ الأَوَّلةِ بكونِها في مُقَابَلَةِ الآخِرَةِ، والآخِرَةُ بالتاءِ فكذلكَ ما كانَ مُقَابِلًا لها، حَمْلًا للنقيضِ على النقيضِ، وبخاصةٍ أنَّ الأُولَى والآخِرَةَ المُتَقَابِلَينِ غَالِبًا ما يقترنانِ، فإذا جاءتِ الأُولَى مُقْتَرِنَةً بالآخِرَةِ اسْتُعْمِلَتْ بالتاءِ، فقيلَ: الأَوَّلَةُ، ثم تُنُوسِي هذا الاِقْتِرَانُ، فساغَ استعمالُها مفردةً، أيْ: مِنْ

غيرِ اقترانٍ، قال: ((كَانَ ذلكَ عامًا أَوَّلَ) لا يُنَوَّنُ؛ لأنَّهُ لا ينصرفُ في المعرفةِ والنكرةِ جميعًا؛ لكونِه أفعلَ صفةً؛ ولذا كانَ مُؤَنَّثُهُ أُوْلَى، وأمَّا إجازتُهُمُ الأَوَّلَةُ؛ فلأنهم يستعملونَها معَ الآخِرَةِ كثيرًا، وهي فَاعِلَةٌ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ﴾[55] ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾[56]، وإنَّما قلتُ: اسْتُعْمِلَ مَعَهُ كثيرًا؛ لأنَّهُ قد جاءَ ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾[57]...فأُجْرِيَ مُجْرَاهُ، كما يُحْمَلُ النقيضُ على النقيضِ))[58].

تَرْكِيبَاتٌ لِأَوَّلَ وحَظُّهَا مِنَ التَّصْوِيبِ اللُّغَوِيِّ:

تَقَدَّمَتْ إشاراتٌ إلى بعضِ التركيباتِ التي اسْتُشْكِلَ استعمالُهَا؛ لمخالفتِهَا النَّمَطَ التركيبيَّ المتعارَفَ عليهِ في بابِه، من ذلك قولُهُم: ادخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، وذلكَ في مجيءِ الحالِ معرفةً في الظاهرِ، والأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ نكرةً، مما حدَا بالنحويِّينَ إلى توجيهِ مثلِ ذلكَ إمَّا على التأويلِ بالنكرةِ، أي: مُتَرَتِّبِينَ، وإمَّا على عَدِّ أل زائدةً.

ومِمَّا تَقَدَّمَتِ الإشارةُ إليه أيضًا استعمالُ مُؤَنَّثِ الأَوَّلِ بالتاءِ، فقيلَ: الأَوَّلَةُ، والأَصْلُ في مثلِه أنْ يُؤَنَّثَ على فُعْلَى، فيُقَالُ: الأُولَى، مثلُ: الأَفْضَلِ والفُضْلَى. فمنهم مَنْ لحَّنَ مثلَ ذلكَ الاستعمالِ كالحريريِّ والرضيِّ، ومنهم مَنْ أجازَه ناقلًا هذا الاستعمالَ عنِ العربِ كابنِ فارسٍ وابنِ سيده ناقلًا حكايتَه عن ثعلبٍ، ومنهم مَنْ زادَ تعليلًا لمذهبِ الجوازِ كالمرزوقيِّ.

وثَمَّةَ تركيباتٌ أُخَرُ يأتي فيها أوَّلُ ومشتقاتُه، وفيها ضَرْبٌ مِنَ الاخْتِلَافِ، من ذلكَ:

- عَامُ الأَوَّلِ / وصَلَاةُ الأُولَى:

عَامُ الأَوَّلِ وَصَلَاةُ الأُولَى في نحوِ قولهم: (لَقِيتُهُ عَامَ الأَوَّلِ) و(صَلَّيْتُ صَلَاةَ الأُولَى) تركيبٌ إضافيٌّ، مِنْ بابِ إضافةِ المنعوتِ إلى نعتِهِ، والأصلُ أنْ يُقَالَ: العَامَ الأَوَّلَ والصَّلَاةَ الأُولَى، وإضافةُ المنعوتِ إلى نعتِه من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، وفي ذلكَ خلافٌ بينَ النحويِّينَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ[59]، ففي حينَ أجازَهَا الكوفيُّونَ وعدُّوها من سُنَنِ العربِ؛ احتجاجًا بما وَرَدَ، منعَها البصريُّونَ، لحُجَجٍ يطولُ ذكرُهَا، وتأوَّلُوا ما وَرَدَ من نحو قولِهِمْ: صَلَاةُ الأُولَى، ومسجدُ الجامعِ وبقلةُ الحمقاءِ، على تقديرِ موصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: صلاةُ الساعةِ الأُولَى، أوِ الفريضةِ الأُولَى، ومسجدُ المكانِ الجامعِ، أوِ الوقتِ الجامعِ، وبقلةُ الحبةِ الحمقاءِ.

قالَ ابنُ السكيتِ: ((ويُقَالُ: لقيتُه عامًا أَوَّلَ، ولا تَقُلْ عَامَ الأَوَّلِ))[60] ، وقالَ ابن دُرُسْتَوَيْهِ: ((وأمَّا قولُه: يقولُ: كانَ ذاكَ عامًا أَوَّلَ يا فتى، وعامَ الأَوَّلِ إنْ شِئْتَ، فإنَّ قولَهُمْ: عامًا أَوَّلَ هو الأصلُ الجيِّدُ؛ لأنَّ عامًا نكرةٌ، وأَوَّلُ وَصْفٌ له نكرةٌ مثلُه، والنكرَةُ يُوصَفُ بالنكرةِ، وهما منصوبانِ على الظرفِ بكانَ، والمعنَى كان ذلكَ في عامٍ أَوَّلَ.

وأمَّا قولُه: عامَ الأَوَّلِ فخطأٌ في القياسِ؛ لأنَّ الأَوَّلَ إنما هو صفةُ العامِ، وقد أضافَ الموصوفَ إلى صفتِه، وهذا لا يجوزُ في شيءٍ مِنَ الكلامِ؛ لأنَّ الإضافةَ إنما تُعَرِّفُ المضافَ بالمضافِ إليه، والصفةُ لا تُعَرِّفُ موصوفَها بالإضافةِ إليها. ولا يقولُ أَحَدٌ مِنَ العرَبِ هذا ثوبُ الجيِّدِ، ولا هذا فَرَسُ الفارِهِ، ولا هذا حِمَارُ الأَسْوَدِ، ولا رَجُلُ البَزَّازِ ولا عَبْدُ الرومِيِّ، على إضافةِ الأَوَّلِ إلى الثاني، إلا أنْ تَجْعَلَ هذه الصفةَ المضافَ إليها صفةً لاسمٍ مُضْمَرٍ غيرِ العَامِ، كأَنَّكَ تريدُ: فَعَلَ ذلكَ عَامَ الحديثِ الأَوَّلِ، وعَامَ الخِصْبِ الأَوَّلِ، أو نحوُ ذلكَ، وهو معَ ذلكَ رَدِيءٌ؛ لأنَّ الموصوفَ لم يتقدَّمْ لَهُ ذكرٌ، فتَعْرِفَ به صفتَه. وليسَ يجوزُ أنْ يكونَ الأَوَّلُ صفةً لعامٍ؛ لأنَّ عامًا نكرةٌ، والأَوَّلَ معرفةٌ، ولا تُوصَفُ النكرةُ بالمعرفةِ. والعامَّةُ لا تقولُ إلَّا عامَ الأَوَّلِ، ولا تُعَرِّفُهُ، ولا تُعَرِّفُ الإضافةَ ولا

غيرَها، والوجهُ والصوابُ في هذا أنْ يَدْخُلَ في عامٍ الألفُ واللامُ أيضًا، ثم يُوصَفُ بالأوَّلِ، فيُقالُ: كانَ ذلك العَامَ الأوَّلَ، منصوبينِ على الظرفِ، أي: في العامِ الأوَّلِ، حتى يَصِحَّ الكلامُ. وقدْ أَجَازَ ثَعْلَبٌ قَوْلَ العَامَّةِ كما ترونَ))[61]

ومما وَرَدَ في عصرِ الاحتجاجِ في (صلاة الأولى) ما رواه الطَّبَرَانِيُّ مرفوعًا: (يُبْعَثُ مُنَادٍ عِنْدَ حَضْرَةِ كُلِّ صَلَاةٍ فَيَقُولُ: يَا بَنِي آدَمَ، قُومُوا فَأَطْفِئُوا عَنْكُمْ مَا أَوْقَدْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَيَقُومُونَ فَيَتَطَهَّرُونَ وَتَسْقُطُ خَطَايَاهُمْ مِنْ أَعْيُنِهِمْ، وَيُصَلُّونَ فَيُغْفَرُ لَهُمْ مَا بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يُوقِدُونَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الْأُولَى نَادَى: يَا بَنِي آدَمَ، قُومُوا فَأَطْفِئُوا مَا أَوْقَدْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ)[62] ، وورد عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْأُولَى)[63].

ولم أقِفْ على ورودِ نحوِ: (لقِيتُهُ عَامَ الأوَّلِ) في عصورِ الاِحتجاجِ، وإنما هو شَيْءٌ يُحْكَى عَنِ العامَّةِ، حكاهُ ابنُ الأعرابيِّ وأبو زيدٍ وابنُ السِّكِّيتِ ومَنْ جَاءَ بعدَهم[64]، خلافًا لِمَا نقله السيوطيُّ عن صاحبِ البسيطِ عنِ اللحيانيِّ في قولِه: ((أما أوَّلُ الوَصْفُ فكغيرِه) من سَائِرِ أفعلَ التَّفْضِيلِ...(وَيَقَعُ بعدَ عَامٍ مُضَافًا) هُوَ (إلَيْهِ وتابعا) لَهُ (ومنصوبا ظرفا) قَالَ فِي البَسِيط: تَقولُ العَرَبُ على مَا قَالَهُ اللحياني: مَضَى عَامُ الأوَّلِ بِمَا فِيهِ، وَالعَامُ الأوَّلُ))[65].

وعَدَّ الفيروز أبادي هذا الاِستعمالَ (عامَ الأوَّلِ) مِنَ القليلِ، وأجازَه الفيوميُّ[66].

- ابْدَأْ بذا أوَّلًا:

عَدَّ الحريريُّ تنوينَ أَوَّلَ في مثلِ هذا الاِستعمالِ مِنَ اللحنِ، فقالَ: ((وَيَقُولُونَ: ابدأ بِهِ أَوَّلًا، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: ابْدَأْ بِهِ أَوَّلُ بِالضَّمِّ، كَمَا قَالَ مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ[67]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ

عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَإِنَّمَا بُنِيَ أَوَّلُ هَاهُنَا لَأَنَّ الإِضَافَةَ مُرَادَةٌ فِيهِ، إِذْ تَقْدِيرُ الكَلَامِ: ابْدَأْ بِهِ أَوَّلَ النَّاسِ، فَلَمَّا اقْتُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ بُنِيَ كأسماءِ الغاياتِ الَّتِي هِيَ قبلُ وَبعدُ ونظائرُهُمَا))[68] ورأى أنَّ أَوَّلَ حتى لو أُعْرِبَ فإنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، قالَ: ((وَلم يُسْمَعْ صَرْفُهُ إِلَّا فِي قَوْلهم: مَا تركت لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا، فجعلُوه فِي هَذَا الكَلَامِ اسْمَ جِنْسٍ، وأخرجُوه عَن حكمِ الصِّفَةِ، وأَجْرَوْا هَذَا الكَلَامَ بِمَعْنى مَا تركتُ لَهُ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا))[69].

وما أنكرَهُ الحريريُّ أثبتَهُ الزمخشريُّ وابنُ يعيشَ والرَّضِيُّ[70]، ووجَّهُوا صِحَّةَ الاِستعمالِ توجيهًا مَبْنِيًّا على نوعٍ من أنواعِ حذفِ المضافِ إليه، الذي لا يُنْوَى لفظُهُ ولا معناهُ، قالَ ابنُ يعيشَ: ((إنَّ المضافَ إليهِ من تمامِ المضافِ؛ إذ كانَ مُعرِّفًا لَهُ، فهو بمنزلةِ اللامِ مِنَ الرجُلِ والغُلامِ، فإذا حُذِفَ المضافُ إليهِ معَ إرادتِهِ، كانَ ما بَقِيَ كبعضِ الاِسْمِ، وبعضُ الاِسْمِ لا يَسْتَحِقُّ الإعرابَ. وأمَّا إذا حُذِفَ، ولم يُنْوَ ثبوتُه، ولَا التعريفُ به، كانَ المضافُ تَامًّا، فيُعرَبُ كسائرِ النكراتِ، نحو: فَرَسٍ، وغلامٍ.

فتقولُ: جئتُ قَبْلاً وبَعْدًا، ومِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ...ومثلُهُ في إرادةِ النكرةِ قولُهم: "ابْدَأْ بذلكَ أَوَّلًا، أيْ: مُقَدَّمًا ، ولم يُتَعَرَّضْ لِلتَّقَدُّمِ عَلَى مَاذَا، فصارَ نكرةً يُفهَمُ منه مُفْرَدًا غيرُ ما يُفهَمُ منه مُضَافًا، ألَا ترى أنّكَ إذا أضفتَه، تَفْهَمُ منه التَّقَدُّمَ على شيءٍ بعينِه، وإذا لم تُضِفْهُ، فَهِمْتَ منه التَّقَدُّمَ مطلقًا. وقيلَ: معنَى التنكيرِ فيه أنَّهُ إذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ، كانَ نكرةً، وإذا حُذِفَ المضافُ إليه، بَقِيَ على تنكيرِه، فكانَ مُعْرَبًا لذلكَ))[71].

ومِمَّا له صِلَةٌ بهذا التركيبِ قولُكَ: ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّل، ففيهِ أربعةُ أوجُهٍ[72]:

1- إمَّا أنْ يُبْنَى على الضمِّ (مِنْ أَوَّلُ)؛ لِقَطْعِهِ عنِ الإضافةِ ونِيَّةِ مَعْنَى المضافِ إليهِ.

2- وإمَّا أنْ يُجَرَّ بالفتحةِ نيابةً عنِ الكسرةِ ممنوعًا

مِنَ الصرفِ (مِنْ أَوَّلَ)، وقد قُطِعَ عنِ الإضافةِ ونُوِيَ لفظُ المضافِ إليهِ.

3- وإمَّا أنْ يُجَرَّ بالكسرةِ من غيرِ تنوينٍ (مِنْ أَوَّلِ)، على نِيَّةِ ذِكْرِ لَفْظِ المضافِ إليهِ.

4- وإمَّا أنْ يُجَرَّ بالكسرةِ مُنَوَّنًا (مِنْ أَوَّلٍ)، وقد قُطِعَ عنِ الإضافةِ ولم يُنْوَ لفظُ المضافِ إليهِ ولا معناهُ.

- **أَوَّلَ أَمْسِ:**

خَطَّأَ جماعةٌ منهمُ أبو بكرٍ الزبيديُّ والصَّفْدِيُّ قولَ مَنْ قَالَ: ما رأيتُه مُذْ أَوَّلَ أَمْسِ، بإضافةِ أَوَّلَ إِلَى أَمْسِ، يريدُ به اليومَ السابقَ لأمسِ، وأنَّ الصوابَ أنْ يُقَالَ: ما رأيتُه مُذْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ[73]، وعلى هذا الوجهِ مِنَ الاِستعمالِ جاءتْ عبارةُ سيبويهِ، قالَ: ((وتقولُ: متَى سِيرَ عليهِ؟ فيقولُ: أَمْسِ أَوْ أَوَّلَ مِنْ أَمسِ))[74] ، أمَّا (أَوَّلَ أمسِ) فقد قالَ فيها الصَّفْدِيُّ: ((ويقولونَ: ما رأيتُه مُنذُ أَوَّلَ أمْسِ، يعنونَ اليومَ الذي قبلَ أمسِ. قال أبوبكرٍ: والصوابُ: ما رأيتُه مُنْذُ أَوَّلَ مِن أمسِ، وقالَ يعقوبُ بنُ السِّكِّيتِ: تقولُ: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَمْسِ، فإنْ لَمْ تَرَهُ يومًا قلتَ: ما رَأَيْتُهُ مِنْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ. قال أحمدُ بنُ يحيى: فإنْ لم تَرَهُ يومينِ قُلْتَ: ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلَ مِنْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ، قَالَ: والعَرَبُ لا تَزِيدُ على هذا.

قَالَ أبوبكرٍ: فأمَّا قولُ العامَّةِ: مُنْذُ أوَّلَ أمسِ فهو بمنزلةِ مُذْ أمسِ؛ لأنَّ أَوَّلَ أمسِ: صَدْرُ النهارِ، فكأنَّهُ قالَ: مِن صَدْرِ نهارِه، فإذا قلتَ: أَوَّلَ مِنْ أمسِ كانَ معناهُ النهارَ الذي هو قبلَ أمْسِ))[75].

ومَا خَطَّأَهُ أبوبكرٍ الزبيديُّ والصَّفْدِيُّ أجازَهُ مجمعُ اللغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ استنادًا إلى أمرينِ[76]:

الأوَّلُ: شيوعُ الدلالةِ وكثرةُ استعمالِهَا في اللغةِ المعاصِرَةِ للتعبيرِ عنِ اليومِ السابقِ على أمسِ.

الثاني: وُرُودُ أَوَّلَ دَالًّا على معنى سابقٍ، وعليه يُخَرَّجُ قولُهُمْ: أَوَّلَ أمسِ بسابقِ أمسِ، على حذفِ موصوفٍ، أي: يومٍ سابقِ أمسِ.

ورأى أنه بذلك يَصِحُّ التعبيرُ من الناحيةِ اللغويَّةِ.

- **أمسِ الأَوَّلَ:**

وبِصِلَةٍ من هذا التركيبِ تركيبٌ آخَرُ، هو قولُهُم: لَقِيتُكَ أمسِ الأَوَّلَ، بجَعْلِ الأَوَّلَ نَعْتًا لأمسِ.

لم يَتَعَرَّضْ لمثلِ هذا التركيبِ مَنْ تَصَدَّى للتصويبِ اللُّغَوِيِّ مِنَ المتقدِّمينَ في ما وقفتُ عليهِ، في حينَ تَعَرَّضَ له مجمعُ اللغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ[77]، وصَوَّبَ استعمالَه؛ لشيوعِ الدلالةِ وكثرةِ استعمالِهَا في اللغةِ المعاصَرَةِ للتعبيرِ عنِ اليومِ السابقِ على أمسِ، ولوُرُودِ وَصْفِ أمْسِ بالأَحْدَثِ في تعبيرِ سيبويهِ[78]، فوَصْفُهُ بالأَحْدَثِ يَدُلُّ على جوازِ وَصْفِهِ بالأقدَمِ وبالأَوَّلِ أيضًا، وهو ما أُرِيدَ الوصولُ إليهِ من إجازةِ وَصْفِ أمسِ بالأَوَّلِ؛ لِيَدُلَّ على اليومِ السابقِ على أمسِ؛ إذ معنى الأوَّلِ هنا السابقُ.

الهوامش:

(1) ينظر: العين: 8/ 368، وتهذيب اللغة: 15/ 327، ومقاييس اللغة: 1/ 158، وأساس البلاغة 1/ 39، والمصباح المنير: 1/ 29.

(2) العين: 8/ 368.

(3) ينظر: الصحاح: 5/ 1838، ولسان العرب: 11/ 715-716، والقاموس المحيط: 1066.

(4) الصحاح: 5/ 1838

(5) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 10/ 400، والقاموس المحيط: 1069.

(6) تاج العروس: 31/ 103.

(7) ينظر: المنصف: 2/ 201، واللباب: 2/ 235-236، وإيضاح شواهد الإيضاح: 1/ 524-525، وشرح شافية ابن الحاجب: 2/ 340.

(8) تاج العروس: 31/ 103.

(9) شرح الكافية: 3/ 460.

(10) شرح الكافية: 3/ 460.

(11) ينظر: اللباب: 2/ 235-236.

(12) ينظر: تاج العروس: 31/ 56.

(13) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 58، والكليات: 207.

(14) الكليات: 207.

(15) مقاييس اللغة: 1/ 158.

(16) همع الهوامع: 2/ 202. وينظر: حاشية الصبان: 2/ 267. وينظر: حاشية الخضري: 2/ 51.

(17) شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 340. وينظر: المنصف: 2/ 201، واللباب: 2/ 235-236.

(18) لسان العرب: 11/ 717.

(19) ينظر: شرح الكافية: 3/ 460.

(20) 31/ 56.

(21) ينظر: شرح الكافية: 3/ 460.

(22) 1/ 29.

(23) ينظر: لسان العرب: 11/ 32، 715، وتاج العروس: 31/ 55، 103.

(24) تهذيب اللغة: 15/ 328.

(25) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 340، وشرح الكافية: 3/ 460، وتاج العروس: 31/ 103.

(26) شرح الكافية: 3/ 461.

(27) ينظر: المصباح المنير: 1/ 29، وهمع الهوامع: 2/ 202، ومعجم الدوحة التاريخي: (أول) https://www.dohadictionary.org

(28) شرح الكافية: 3/ 461.

(29) ينظر: ديوانه: 55.

(30) ينظر: ديوان شعراء كلب: 2/ 81.

(31) 397- 398.

(32) الحديد: 3.

(33) تاج العروس: 31/ 56.

(34) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 267، وحاشية الخضري: 2/ 15، والألفاظ والأساليب: 2/ 25-26.

(35) حاشية الخضري: 2/ 15.

(36) كتاب سيبويه: 3/ 288-289.

(37) المقتضب: 3/ 340.

(38) شرح الكافية: 3/ 461.

(39) همع الهوامع: 2/ 202-203.

(40) حاشية يس على شرح التصريح: 2/ 51. نعم نقل في حاشيته على الألفية: 1/ 405 عن ابن هشام تقسميه استعمال (أوّلَ) إلى صفةٍ، وظرف، واسم.

(41) ينظر: درة الغواص: 150.

(42) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: 6/ 2690-2691، والمقاصد الشافية: 4/ 132-134، وخزانة الأدب: 8/ 289-290.

(43) البيت نسبه أبو هلال العسكري في الأوائل: 44 للأعشى، وليس في ديوانه، وينسبه جماعة إلى بعض شعراء الجاهلية من غير أن يسموه، ينظر: جمهرة اللغة: 3/ 1311، والصحاح: 6/ 2218، والمقاصد النحوية: 4/ 1843، ونقل بعضهم عن أبي موسى الحامض بعد أن أنشده إياه ثعلب أنه موضوع، ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1511، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 8/ 4084.

(44) لسان العرب: 11/ 717.

(45) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 63، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 6/ 2690.

(46) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 397-398، والمقتضب: 3/ 271، وشرح قطر الندى، 330، ومغني اللبيب: 76، وشرح التصريح: 1/ 373، وارتشاف الضرب: 3/ 1564، والمقاصد الشافية: 3/ 434، 436.

(47) كتاب سيبويه: 1/ 397-398. وينظر: المقتضب: 3/ 271، وشرح التصريح: 1/ 373، وارتشاف الضرب: 3/ 1564.

(48) درة الغواص: 150. وينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 139.

(49) شرح الكافية: 3/ 460.

(50) الرجز غير منسوب في هذا الموضع من مقاييس اللغة: 1/ 158، ولم يذكره غيره في ما وقفت عليه من المراجعِ.

(51) مقاييس اللغة: 1/ 158. وينظر: أساس البلاغة: 1/ 39. ولم أجد ما نقله عن أبي زيد في كتابه النوادر في اللغة.

(52) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 10/ 401، ولسان العرب: 11/ 719، وتاج العروس: 31/ 61. ولم أجد ما نقله ابن سيده عن ثعلب في الفصيح.

(53) ينظر: كتاب الألفاظ: 481، والمسائل الحلبيات: 54، وعقود الهمز: 61، والبصائر والذخائر: 2/ 135، وأسرار البلاغة: 111، وأمالي ابن الحاجب: 2/ 500، 508.

(54) حاشية الخضري: 2/ 15.
(55) القصص: 70.
(56) النازعات: 25.
(57) الأعراف: 39.
(58) شرح الفصيح: 339. وينظر: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي: 2/ 150.
(59) ينظر في خلاف الفريقين في هذه المسألة وحجج كل: الفصيح: 318، والأصول في النحو: 2/ 8، وفقه اللغة وسر العربية: 323، والمخصص: 1/ 67، والإنصاف: 2/ 11-12، وشرح المفصل: 2/ 168، وارتشاف الضرب: 4/ 1806، وشرح الأشموني: 2/ 249-250.
(60) إصلاح المنطق: 307.
(61) تصحيح الفصيح وشرحه: 487. وينظر الفصيح: 318.
(62) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: 10/ 141.
(63) الأثر أخرجه مسلم في صحيحه: 4/ 1814، برقم (2329).
(64) ينظر: إصلاح المنطق: 307، وتهذيب اللغة: 3/ 160، 15/ 328، والصحاح: 5/ 1838، والمحكم: 10/ 401، وتاج العروس: 31/ 58، 33/ 159.
(65) همع الهوامع: 3/ 101.
(66) ينظر: المصباح المنير: 1/ 29، والقاموس: 1/ 1067.
(67) ينظر ديوانه: 93،
(68) درة الغواص: 149. وينظر: تصحيح التصحيف: 1/ 76.
(69) درة الغواص:150.
(70) ينظر: المفصل: 157، وشرح المفصل: 3/ 108، وشرح الكافية: 3/ 169.
(71) شرح المفصل: 3/ 108-109.
(72) ينظر: البحر المحيط: 8/ 375، وشرح ابن عقيل: 3/ 74، وشرح الأشموني: 2/ 268، 270.
(73) ينظر: لحن العوام: 263-264، وتصحيح التصحيف: 139، ولسان العرب: 6/ 8.
(74) كتاب سيبويه: 1/ 216.
(75) لحن العوام: 263-264. وينظر: إصلاح المنطق: 331، والفصيح: 319، ولسان العرب: 8/6، وتصحيح التصحيف: 139. وتجدر الإشارة إلى أن عبارة إصلاح المنطق المطبوع مختلة، وهي قوله: (وتقول: ما رأيته مُذْ أمس، فإن لم تره يومًا قبل ذلك قلت: ما رأيته مُذْ أول أمس) وهو محل التخطئة، وما في اللسان نقلا عنه أصح، وهو الموافق لما نقله عنه الزبيدي في لحن العوام.
(76) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب: 2/ 23، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987م: 155، ومعجم الصواب اللغوي: 1/ 74، 92.
(77) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب: 2/ 23، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987م: 155.
(78) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 183.

مصادر البحث ومراجعه:

1- القرآن الكريم.
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت: 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط1، 1998م.
3- أساس البلاغة، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.
4- أسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر،: مطبعة المدني - القاهرة، ط1، 1991م.
5- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف - القاهرة، ط4، (غ.ت).
6- الأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط3، 1996م.
7- (كتاب) الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1، 1998م.
8- (كتاب) الألفاظ والأساليب، الجزء الثاني، القرارات التي صدرت في الدورات من الثانية والأربعين إلى التاسعة والأربعين لمجمع اللغة العربية، أعد المادة وعلق عليها: محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، 1985م.
9- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: 646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت، ودار عمار - عمان، 1989م.
10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت: 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، 2005م.
11- الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: 395هـ)، دار البشير- طنطا، ط1، 1408هـ.
12- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي، الحسن بن عبد الله القيسي (ت: في القرن السادس الهجري) تحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1987م.
13- البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، (ت: 745هـ)، عناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، 1420هـ.
14- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت: نحو 400هـ)، تحقيق: د/ وداد القاضي، دار صادر - بيروت، ط1، 1988م.
15- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمد مرتضى

الزبيدي (ت: 1205هـ) تحقيق: علي شيري وآخرين، دار الفكر – بيروت، 1994م .
16- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، 1976م.
17- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: 764هـ)، حققه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1987م.
18- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.
19- التيجان في ملوك حِمْيَر، وهب بن منبه (ت: 114هـ) مركز الدراسات والأبحاث اليمنية – صنعاء، 1979م.
20- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.
21- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. محمد الخضري الدمياطي، (ت: 1287هـ)، دار الفكر – القاهرة، (غ.ت).
22- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ البَيضَاوِي، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت: 1069هـ)، دار صادر – بيروت، (غ.ت).
23- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، (ت: 1206هـ)، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، (غ. ت).
24- حاشية ياسين على ألفية ابن مالك، يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي (ت: 1061هـ)، المطبعة المولوية – فاس، 1337هـ.
25- حاشية ياسين على شرح التصريح، يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي (ت: 1061هـ)، دار الفكر –بيروت، (غ. ت).
26- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط4، 1997م.
27- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد، القاسم بن علي الحريري (ت: 516هـ) عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1998م.
28- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث – الدوحة، 2010م.
29- ديوان شُعراء بني كلب، تح: شفيق البيطار، دار صادر – بيروت، 2002م.
30- ديوان لقيط بن يعمر، تح: عبد المعيد خان، الرسالة – بيروت، 1971م.
31- ديوان معن بن أوس المزني، صنعة: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ – بغداد، 1977م.
32- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط1980،20م.
33- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت: نحو 900هـ)، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، (غ. ت).
34- شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، (ت: 686هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، مصورة من منشورات ناصر خسرو – بيروت، 1312هـ.
35- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت: 905هـ)، دار الفكر – بيروت، (غ.ت).
36- شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ) تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر – القاهرة، ط1، 1990م.
37- شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778هـ)، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخَرِينَ، دار السلام– القاهرة، ط1، 2007م.
38- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: 686هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، 1982م.
39- شرح الفصيح لثعلب، أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي (ت: 421هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة الملك سعود، كرسي عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها – الرياض، 1434هـ.
40- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة، ط11، 1963م.
41- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– مكة المكرمة، (غ. ت).
42- شرح الكافية في النحو، رضي الدين، محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب. للرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت: 686هـ)، تحقيق: أ.د/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس– ليبيا، 1975م.
43- شرح المفصل، موفق الدين، يعيش بن يعيش، (ت: 643هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، 2001م.
44- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت : 393 هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م.
45- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي –

بيروت، (غ.ت).
46- عقود الهمز، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط1، 1988م.
47- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (غ.ت).
48- الفصيح، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت: 291هـ)، تحقيق: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف - القاهرة، (غ.ت).
49- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2002م.
50- القاموس المحيط، مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط6، 1998م.
51- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987م أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، 1989م.
52- كتاب سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1988م.
53- الكليات، أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي الحسيني (ت: 1094هـ)، تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1994م.
54- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: 616هـ)، حقق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1995م.
55- لحن العوام، أبوبكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2، 2000م.
56- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت: 710هـ)، دار صادر- بيروت، ط3، 1994م.
57- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2000م.
58- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1996م.
59- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ط1، 1987م.
60- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، (غ.ت).
61- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية: https://www.dohadictionary.org
62- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب - القاهرة، ط1، 2008م.
63- المعجم الكبير، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت: 360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، (غ.ت).
64- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ط5 1985م.
65- المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: د/ فخر صالح قدارة، دار عمار - عمّان، ط1، 2004م.
66- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العيثيمين، وآخَرِينَ، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1، 2007م.
67- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى). بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام- القاهرة، ط1، 2010م.
68- مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- بيروت، 1979م.
69- المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد، (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، (غ. ت).
70- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (ت: 249هـ)، أبو الفتح، عثمان بن جني (ت: 392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم- القاهرة، 1954م.
71- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق- بيروت، ط1، 1981م.
72- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- القاهرة، (غ.ت).

Awal (first) its Meaning and Rules

Hussein Alawi Al-Habshi

Abstract

The Arabic word "Awal" has meanings and inflectional rules that deserve a separate research. This paper aims at revealing its lexicographic root, its pattern and its common dictionary and contextual meanings. It also aims at revealing its uses and its rules, which are related to parsing, morphology, definiteness, indefiniteness and gender. It has been found that Awal has three morphological roots and six patterns. The study also shows the relationship between the root and the meaning that root implies in addition to showing its various dictionary and contextual meanings. The study reveals that Awal has two uses (as a noun and as a verb) and it describes all its inflectional rules when it is used as a noun and when it is used as a verb.